الأمم المتحدة

A/AC.109/2021/11

الجمعية العامة

Distr.: General
26 March 2021
Arabic
Original: French

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

كاليدونيا الجديدة

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

لمحة عامة عن الإقليم 3

أولا – المسائل الدستورية والقانونية والسياسية 5

ثانيا – الميزانية 9

ثالثا – الوضع الاقتصادي 11

ألف – لمحة عامة 11

باء – الموارد المعدنية 12

جيم – إنشاء المباني والتشييد والصناعة 12

دال – الزراعة ومصائد الأسماك 13

هاء – النقل والاتصالات 13

واو – السياحة 14

رابعا – الوضع الاجتماعي 14

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر عامة، منها مصادر تابعة لحكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة في 12 كانون الأول/ديسمبر 2019. وترد تفاصيل إضافية في ورقات العمل السابقة التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع التالي: https://www.un.org/dppa/decolonization/ar/documents/workingpapers.

21-04089 (A) 150421 270421

الرجاء إعادة استعمال الورق

ألف – لمحة عامة 14
باء – العمالة 15
جيم – التعليم 16
دال – الصحة 17
خامسا – البيئة 18
سادسا – العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين 18
سابعا – موقف الدولة القائمة بالإدارة 19
ثامنا – نظر الأمم المتحدة في المسألة 20
ألف – اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة 20
باء – لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) 20
جيم – القرار الذي اتخذته الجمعية العامة 20

المرفق

خريطة كاليدونيا الجديدة 21

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: كاليدونيا الجديدة إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي بالمعنى الوارد في ميثاق الأمم المتحدة، تُديره فرنسا. بيد أن الدستور الفرنسي يمنحها مركز إقليم يقع ما وراء البحار وذي طابع خاص ومتمتع بحكم ذاتي مُعزَّز.

ممثل الدولة القائمة بالإدارة: المفوض السامي للجمهورية لوران بريفوست (منذ 5 آب/أغسطس 2019).

الموقع الجغرافي: تقع كاليدونيا الجديدة في المحيط الهادئ، على بعد نحو 500 1 كيلومتر إلى الشرق من أستراليا و 800 1 كيلومتر إلى الشمال من نيوزيلندا. وهي تتكون من الجزيرة الرئيسية لا غراند تير، وجزيرة بّان، وأرخبيل بيليب، وهيون وسربريز، وجزر تشيسترفيلد، وشعاب بيلون، وجزر لوايّوتي (ماري، وليفّو، وتيغا، وبوطان – بوبري، وأوفِيا)، وجزيرة وَالْبّول، وجزر أسترولاب، وجزر ماثيو وفيرن أو هنتر، وجزر صغيرة بالقرب من الشاطئ. وتضم أيضا عدة جزر صغيرة غير مأهولة تقع شمالي جزر لوايوتي.

المساحة: 575 18 كيلومترا مربعا (مجموع مساحة الإقليم)؛ 750 16 كيلومترا مربعا (غراند تير)

المنطقة الاقتصادية الخالصة: 543 422 1 كيلومترا مربعا

عدد السكان: 407 271 نسمات (تعداد عام 2019)

متوسط العمر المتوقع عند الولادة: النساء: 80,1 سنة؛ الرجال: 75,1 سنة (2017)

التوزيع العرقي: يتكون سكان الإقليم من الميلانيزيين، وهم أساسا من الكاناك (41,2 في المائة)؛ ومن المقيمين المتحدرين من أصل أوروبي، ومعظمهم فرنسيون (24,1 في المائة)؛ ومن الواليزيين والفوتونيين (8,3 في المائة)؛ ومن التاهيتيين (2 في المائة)؛ ومن الإندونيسيين (1,4 في المائة)؛ ومن الفييتناميين (0,8 في المائة)؛ ومن الفانواتويين (0,9 في المائة)؛ ومن السكان الذين يصنفهم المعهد الوطني الفرنسي للإحصاء والدراسات الاقتصادية بأنهم "سكان من أصول أخرى" (21,3 في المائة) (2019).

اللغات: اللغة الرسمية هي الفرنسية. وتُستخدم نحو 27 لغة كاناكية محلية في مناطق جغرافية محددة جيداً. وينص الاتفاق المتعلق بكاليدونيا الجديدة الموقَّع في نوميا في 5 أيار/مايو 1998 (اتفاق نوميا) على أن لغات الكاناك، إلى جانب الفرنسية، هي لغات التعليم والثقافة.

العاصمة: نوميا، تقع في الطرف الجنوبي من غراند تير.

رئيس حكومة الإقليم: تييري سانتا (منذ 28 حزيران/يونيه 2019).

الأحزاب السياسية الرئيسية: "كاليدونيا معا"، وجبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني، و "المستقبل بثقة"، و "صحوة المحيط الهادئ"، والاتحاد الكاليدوني، والاتحاد الوطني من أجل الاستقلال، والقوميون، وحزب تحرير الكاناك (باليكا)، وحزب العمل.

الانتخابات: أُجريت آخر انتخابات وطنية في 23 نيسان/أبريل و 7 أيار/مايو 2017 (الانتخابات الرئاسية)، وفي 11 و 18 حزيران/يونيه 2017 (الانتخابات التشريعية)، وفي 24 أيلول/سبتمبر 2017 (انتخابات مجلس الشيوخ). وأجريت الانتخابات المحلية الأخيرة في 12 أيار/مايو 2019 (انتخابات

المحافظات) و 15 آذار/مارس و 28 حزيران/يونيه 2020 (الجولتان الأولى والثانية على التوالي من الانتخابات البلدية).

البرلمان: كونغرس كاليدونيا الجديدة

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 3,8 ملايين فرنك من فرنكات الاتحاد المالي لمنطقة المحيط الهادئ (2019)، أو ما يعادل 875 31 يورو.

معدل البطالة: 10,9 في المائة (عام 2019).

الاقتصاد: الصناعات الاستخراجية (للنيكل بالأخص)، والبناء، والسياحة.

العملة: فرنك الاتحاد المالي لمنطقة المحيط الهادئ (000 1 فرنك يساوي 8,38 يورو، بسعر الصرف الثابت)

لمحة تاريخية: في عام 1774 اكتشف القبطان البريطاني جيمس كوك جزيرة غراند تير وسماها "كاليدونيا الجديدة". وضمَّت فرنسا هذا الإقليم في 24 أيلول/سبتمبر 1853. وفي عام 1942، قررت الولايات المتحدة الأمريكية أن تنشئ في كاليدونيا الجديدة إحدى قواعدها العسكرية بالمحيط الهادئ. وكان نحو 000 20 جندي نيوزيلندي يتمركزون في كاليدونيا الجديدة خلال الحرب العالمية الثانية. وفي عام 1946، جعلت فرنسا كاليدونيا الجديدة إقليما من أقاليمها في ما وراء البحار مع منحها حكما ذاتيا محدودا. وشهدت سبعينات القرن العشرين صعود الحركة المؤيدة للاستقلال التي بلغت ذروتها باندلاع أعمال عنف في ثمانينات القرن العشرين عُرفت باسم "الأحداث". وأفضى توقيع اتفاقات ماتينيون في عام 1988 إلى إنشاء ثلاث مقاطعات من أجل استعادة توازن القوى. وبعد عشر سنوات، أي في عام 1998، نصَّ اتفاق نوميا على إرساء حكم ذاتي تدريجي للإقليم وعلى إجراء عمليات استفاء بشأن حصول الإقليم على السيادة الكاملة.

أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

1 - كاليدونيا الجديدة إقليم ذو طابع خاص في إطار الجمهورية الفرنسية، يخضع لأحكام الباب الثالث عشر من الدستور (الأحكام الانتقالية المتعلقة بكاليدونيا الجديدة). والوزير الفرنسي لشؤون أقاليم ما وراء البحار هو الوزير المسؤول عن كاليدونيا الجديدة، ويتولى بصفته هذه الإشرافَ على تنسيق عمل الحكومة الفرنسية وتنفيذ إجراءاتها في إطار احترام الصفة القانونية للإقليم واحترام شكل تنظيمه. والوزير الحالي هو سيباستيان لوكورنو. وقد تولى منصبه في 6 تموز/يوليه 2020. ويمثل الدولةَ القائمة بالإدارة في الإقليم مفوضٌ سام مخوَّل ممارسة سلطات الجمهورية في كاليدونيا الجديدة. ويشغل لوران بريفوست هذا المنصب حاليا. ووفقا للقانون التنظيمي رقم 99-209 المتعلق بكاليدونيا الجديدة، المؤرخ 19 آذار/مارس 1999، تحتفظ الدولة القائمة بالإدارة بصلاحيات في عدة مجالات منها العلاقات الدبلوماسية، ومراقبة الهجرة وشؤون الأجانب، والعملة، والخزينة العامة، والدفاع، والعدالة، وحفظ النظام العام. وفي مجال الدفاع، يُمارس المفوض السامي وقائد القوات المسلحة لكاليدونيا الجديدة المهام المنصوص عليها في التشريعات السارية. وفي كاليدونيا الجديدة قاعدة جوية وأخرى بحرية وفوج مشاة، يبلغ قوامها الإجمالي نحو 700 1 فرد عسكري. وتعمل القوات المسلحة لكاليدونيا الجديدة في إطار مهام السلطة السيادية للدولة القائمة بالإدارة وتقدم الدعم إلى الحكومة الكاليدونية في ممارسة مسؤولياتها في مجال الدفاع المدني. وتقع على عاتق الدولة القائمة بالإدارة مهمة حفظ النظام العام، وهي مهمة يضطلع بها أفراد الشرطة الوطنية (نحو 560 شرطيا) وقوات الدرك (نحو 850 دركيا، بما في ذلك السرايا المتنقلة).

2 - ويخضع الإقليم للنظام القضائي المعمول به داخل الدولة القائمة بالإدارة، لكنه يتسم ببعض السمات المميزة مثل إلزامية اللجوء، أمام المحاكم المدنية، إلى محكّمين عرفيين في حالات المنازعات بين الأشخاص الخاضعين لنظام الحالة المدنية العرفي. ومقر محكمة الاستئناف العاصمة نوميا. وتقدَّم طلبات النقض إلى محكمة النقض الوطنية.

3 - ويتألف كونغرس كاليدونيا الجديدة من 54 عضوا (28 امرأة و 26 رجلا، حتى تاريخه) ويضم جزءا من الأعضاء المنتخبين في كل من مجالس المقاطعات الثلاث (15 من 22 عضوا منتخبين من مقاطعة الشمال، و 32 من 40 عضوا منتخبين من مقاطعة الجنوب، و 7 أعضاء من 14 عضوا منتخبين من مقاطعة جزر لُويّوتي).

4 - وفي 2 آذار/مارس 2021، كان أعضاء الكونغرس الـ 54 موزعين على الشكل التالي: (أ) 18 لـ "المستقبل بثقة"؛ (ب) 16 عضوا للمجموعة المشتركة بين الاتحاد الكاليدوني، وجبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني، والقوميين، وصحوة المحيط الهادئ؛ (ج) 12 عضوا للاتحاد الوطني من أجل الاستقلال؛ (د) 6 أعضاء لـ "كاليدونيا معا"؛ (هـ) عضو واحد لحزب العمل؛ (و) عضو واحد مستقل.

5 - وتُقسم الأحزاب السياسية في كاليدونيا الجديدة في شكل رئيسي إلى قسمين: تيار مؤيد لبقاء كاليدونيا الجديدة تحت سيادة الجمهورية الفرنسية وتيار مؤيد للاستقلال، مع وجود تباينات بسيطة داخل كل من التيارين. وتضم مجموعات المؤيدين للاستقلال حزب الاتحاد الكاليدوني وجبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني، والقوميين والاتحاد الوطني من أجل الاستقلال وحزب العمل. والمجموعتان غير المؤيدتين للاستقلال هما "المستقبل بثقة" و "كاليدونيا معا".

6 - وعملا باتفاق نوميا، أُنشئت مجموعة من المؤسسات ابتغاء لتأكيد الاعتراف الكامل بشعب الكاناك، هويةً وثقافةً. وثمة ثمانية مجالس عرفية، يمثل كلٌ منها منطقةً عرفية. وإضافة إلى ذلك، هناك مجلس شيوخ عرفي تشملُ ولايتُه الإقليمَ بأسره ويُتناوبُ على رئاسته، ويتألف من 16 عضوا (تختارهم المجالس العرفية، بحيث يختار كل مجلس عضوين). ووفقا للمادة 143 من القانون التنظيمي 99-209، يُستشار مجلس الشيوخ العرفي في كل المسائل المتصلة بهوية الكاناك، ولكنه لا يملك صلاحية تشريعية. وتنص المادة 147 من القانون نفسه على أن لهذا المجلس ميزانية تتيح له القيام بعمله.

7 - وينتخب الكونغرس الحكومةَ وفق نظام التمثيل النسبي وهي تتكون من 11 عضوا. وقد انتُخبت الحكومة السابعة عشرة لكاليدونيا الجديدة في 17 شباط/فبراير 2021، في أعقاب استقالة أعضاء الحكومة السابقة المؤيدين للاستقلال في 2 شباط/فبراير 2021. وتتألف الحكومة من أربعة أعضاء رشّحهم "المستقبل بثقة"، وثلاثة أعضاء من المجموعة المشتركة لحزب الاتحاد الكاليدوني وجبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني والقوميين وصحوة المحيط الهادئ، وثلاثة أعضاء من الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال، وعضو واحد من "كاليدونيا معا". وتضم الحكومة امرأة واحدة وعشرة رجال.

8 - وبدأ ظهور حركة الكاناك المؤيدة للاستقلال في سبعينات القرن العشرين في سياق عملية إنهاء الاستعمار التي كانت جارية في أفريقيا وأوقيانوسيا، وكردة فعل على توافد أعداد كبيرة إليها من فرنسا في نهاية ستينات ومطلع سبعينات القرن العشرين. وفي عام 1984، تأسست جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني لجمع شمل الأحزاب المؤيدة للاستقلال، وشكّلت في العام نفسه حكومة مستقلة مؤقتة. وفي الفترة بين عامي 1984 و 1988، لقي نحو 80 شخصا مصرعهم في مواجهات عنيفة وقعت بين المؤيدين للاستقلال ومناهضيه. وانتهت أعمال العنف بتوقيع اتفاقات ماتينيون في 26 حزيران/يونيه 1988 بين جبهةِ الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني، وحزبِ التجمع من أجل كاليدونيا داخل الجمهورية المؤيد لبقاء كاليدونيا الجديدة في كنف الجمهورية الفرنسية، والحكومة الفرنسية. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن اتفاقات ماتينيون، واتفاق نوميا المبرم عام 1998، في وثائق العمل السابقة التي أعدتها الأمانة. ويرد النص الكامل لاتفاق نوميا في مرفق ورقة العمل الصادرة عام 1998 (A/AC.109/2114).

9 - وبموجب أحكام اتفاق نوميا، التزمت فرنسا بنقل صلاحيات معينة فضلا عن السلطة على مؤسسات عديدة إلى حكومة كاليدونيا الجديدة خلال الفترة الممتدة بين عامي 1998 و 2018، مع استثناء الصلاحيات المتعلقة بالمسائل السيادية. وقد أُنجزت كل عمليات النقل تلك، باستثناء تلك المتعلقة بوكالة التنمية الريفية وتهيئة الأراضي، وبالمسائل الثلاث التالية المنصوص عليها في المادة 27 من القانون 99-209: (أ) القواعد المتعلقة بإدارة المقاطعات والبلديات ومؤسساتهما العامة، ومراقبة مشروعية الإجراءات التي تتخذها المقاطعات والبلديات ومؤسساتهما العامة، والنظام المحاسبي والمالي للهيئات العامة ومؤسساتها العامة؛ (ب) والتعليم العالي؛ (ج) والاتصالات السمعية البصرية. بيد أن الكونغرس، الذي يجوز له أن يطلب إتمام عمليات النقل هذه، لم يطلب حتى الآن نقل الصلاحيات المشار إليها في المادة 27 من القانون 99-209. وأشارت الدولة القائمة بالإدارة إلى أنها، على وجه الخصوص، نقلت السلطات المتعلقة بالوصول إلى الموارد الطبيعية وإدارتها إلى الحكومة والمقاطعات بموجب القانون الأساسي رقم 99-209: تنظيم وممارسة الحقوق في استكشاف واستغلال وإدارة وحفظ الموارد الطبيعية الأرضية والمنطقة الاقتصادية الخالصة؛ وتنظيم استغلال الهيدروكربونات والنيكل والكروم والكوبالت وعناصر الفلزات الأرضية النادرة.

10 - وينص اتفاق نوميا على إجراء ما يراوح بين استفتاء واحد وثلاثة استفتاءات بشأن حصول كاليدونيا الجديدة على السيادة الكاملة، على أن يحدَّد موعد الاستفتاءات بتداول يجريه الكونغرس ويُعتمد بأغلبية ثلاثة أخماس أعضائه (أي بأغلبية 33 من 54 عضوا). وينص الاتفاق على أنه في حال رُفض الحصول على الاستقلال، يمكن تنظيم استفتاء ثان في العامين اللذين يليان الاستفتاء الأول، بناء على طلب ثلث أعضاء الكونغرس. ووفقاً لأحكام القانون رقم 99-209، يوجَّه هذا الطلب إلى المفوض السامي ويُقدم اعتبارا من الشهر السادس الذي يلي الانتخابات. ويجرى الاستفتاء الجديد في غضون الأشهر الـ 18 التي تلي إحالته إلى المفوض السامي في تاريخ يحدَّد ضمن المهل التي ينص عليها القانون الأساسي. وفي حال الرفض من جديد، يمكن تنظيم استفتاء ثالث بنفس الشروط في غضون السنتين اللتين تعقبان الاستفتاء الثاني. وإذا ظلت النتيجة سلبية، يجتمع أطراف الاتفاق في هذه الحالة للنظر في الوضع الناجم عن ذلك. وبموجب أحكام الاتفاق، يشمل الاستفتاء نقل الصلاحيات المتعلقة بالمسائل السيادية، ونيل مركز دولي كامل المسؤولية، وتنظيم التحول من صفة المواطنة إلى صفة الجنسية.

11 - وفي 19 آذار/مارس 2018، حدد الكونغرس تاريخ الاستفتاء الأول بشأن حصول كاليدونيا الجديدة على السيادة الكاملة في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2018. وفي اجتماع لجنة الموقعين على اتفاق نوميا الذي عقد في 27 آذار/مارس 2018، وهو اجتماع دوري يحضره أيضا رؤساء الهيئات والأحزابُ السياسية والبرلمانيُون، أقرّ الشركاء السياسيون في كاليدونيا، بالاتفاق مع الدولة القائمة بالإدارة، صيغةَ السؤال المطلوب طرحه في الاستفتاء على النحو التالي: "هل تريد أن تحصل كاليدونيا الجديدة على السيادة الكاملة وتصبح مستقلة؟".

12 - وفي أعقاب اجتماع لجنة الموقعين المعقود في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، وبغية تمكين السكان المعنيين من المشاركة في الاستفتاء بشأن حصول كاليدونيا الجديدة على كامل سيادتها، اعتمد البرلمان الفرنسي القانون التنظيمي رقم 2018-280 المؤرخ 19 نيسان/أبريل 2018 بشأن الاستفتاء، وأصدرت الحكومة الفرنسية في نيسان/أبريل وأيار/مايو 2018 مراسيم تنفيذ هذا القانون. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، كان لمجمل هذه الآلية الاستثنائية، في عام 2018، أغراض عدة منها: (أ) استحداث إجراء للتسجيل تلقائيا في القائمة الانتخابية العامة؛ (ب) تحديد فترات من التنقيحات الإضافية للقوائم الانتخابية الثلاث لكاليدونيا الجديدة؛ (ج) إتاحة الإدراج التلقائي لفئة من الناخبين الذين يُفترض أن تكون كاليدونيا الجديدة هي محور مصالحهم المادية والمعنوية؛ (د) إنشاء مكاتب اقتراع في الخارج في نوميا للناخبين من بلديات بيليب، وجزر باين، وليفو، وماريه، وأوفيا؛ و (هـ) إنشاء آلية خاصة، كاستثناء من القانون العام، للتصويت بالوكالة.

13 - وفي 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، أعلنت اللجنة المشرفة على تنظيم وإجراء الاستفتاء بشأن حصول كاليدونيا الجديدة على السيادة الكاملة نتائجَ الاستفتاء الذي أجري في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 بمشاركة 81,01 في المائة من الناخبين، أي 099 141 ناخبا من 165 174 ناخبا مسجلا في 284 مركز اقتراع. وأظهر الاستفتاء تصويت 734 78 ناخبا، أي 56,67 في المائة من الأصوات المدلى بها، ضد الحصول على السيادة الكاملة والاستقلال. بينما صوّت 199 60 ناخبا، أي 43,33 في المائة من الأصوات المدلى بها، لصالح الحصول على السيادة الكاملة والاستقلال.

14 - وفي حزيران/يونيه 2019، قدّم الممثلون المنتخبون من فريق "المستقبل بثقة" ومن الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال وفريق حزب الاتحاد الكاليدوني وجبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني طلباً لإجراء استفتاء جديد. واجتمعت لجنة الموقعين على اتفاق نوميا برئاسة رئيس وزراء فرنسا في 10 تشرين الأول/

أكتوبر 2019 لتحديد شروط إجراء الاستفتاء الثاني الذي حُدد تاريخه في 6 أيلول/سبتمبر 2020. وبسبب الأزمة الصحية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، أُرجئ الاستفتاء حتى 4 تشرين الأول/أكتوبر 2020. وفي إطار التحضير للاستفتاء الثاني، اعتُمد مرسومان. وينص المرسوم رقم 2020-776 المؤرخ 24 حزيران/يونيه 2020 على أنه سيجرى تجديد العمل بنظام التفويض المحدد واستحداث مراكز اقتراع محلية في نوميا للناخبين من مقاطعة الجزر، مع إدخال بعض التحسينات الإجرائية التي ترغب فيها اللجنة التاسعة عشرة للموقعين على اتفاق نوميا. وقد جرى تناول هذه الأحكام في عملية تحديث في المرسوم رقم 2020-127 المؤرخ 14 شباط/فبراير 2020، بغية تحديد شروط الاستثناء المتعلقة بالتصويت بالوكالة، من ناحية، وشروط التصويت في نوميا للناخبين في بلديات الجزر، في إطار الاستفتاء بشأن حصول كاليدونيا الجديدة على السيادة الكاملة المقرر إجراؤه في عام 2020.

15 - وفي 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أعلنت اللجنة المشرفة على تنظيم وإجراء الاستفتاء بشأن حصول كاليدونيا الجديدة على السيادة الكاملة نتائجَ الاستفتاء الثاني الذي أجري في 4 تشرين الأول/أكتوبر بمشاركة 85,69 في المائة من الناخبين، أي 918 154 من 799 180 ناخبا مسجلا في 304 مراكز اقتراع. وأشارت الدولة القائمة بالإدارة إلى أن نتائج الاستفتاء أفضت إلى رفض 503 81 ناخبين، أو ما نسبته 53,26 في المائة من الأصوات المدلى بها، الحصول على السيادة الكاملة والاستقلال. في حين ارتفع عدد الناخبين الذين صوتوا تأييدا للسيادة الكاملة والاستقلال إلى 533 71 ناخبا، أو ما نسبته 46,74 في المائة من الأصوات.

16 - وبعد الاستفتاء الثاني، زار وزير شؤون أقاليم ما وراء البحار كاليدونيا الجديدة من 8 تشرين الأول/أكتوبر إلى 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وخلال زيارته، أنشأ تحديدا صيغة اجتماع "ليبردور"، الذي يضم خمسةً من دعاة الاستقلال المنتخبين وخمسةَ ممثلين منتخبين معارضين للاستقلال، وأعاد العمل بلجنة الحكماء، التي كان أنشأها رئيسُ الوزراء إدوار فيليب عام 2017 والمؤلفة من 12 عضوا.

17 - وفي كاليدونيا الجديدة عدة هيئات للناخبين هي: هيئة الناخبين العامة وهيئة الناخبين الخاصة لانتخابات الكونغرس ومجالس المقاطعات، وهيئة الناخبين الخاصة التي دُعيت إلى المشاركة في الاستفتاءات على الاستقلال بموجب اتفاق نوميا. واستنادا إلى الدولة القائمة بالإدارة، شُكّلت هيئة الناخبين هذه للمرة الأولى في عام 2016، وضّمت 799 180 ناخبا يوم إجراء الاستفتاء، أي 4 تشرين الأول/أكتوبر 2020. وينعين على أي شخص يرغب في تسجيل اسمه في قائمة الناخبين الخاصة بالاستفتاء هذه، أن يستوفي شرطاً واحداً على الأقل من الشروط المنصوص عليها في القانون التنظيمي 99-209.

18 - وفي كل سنة، تقوم اللجان الإدارية الخاصة، التي يرأسها قضاة، بتحديث القوائم الانتخابية الخاصة للناخبين الذين يحق لهم المشاركة في انتخاب أعضاء الكونغرس وأعضاء المجالس. وتضمُّ كل لجنة من هذه اللجان أيضا مندوبا عن الإدارة يعينه المفوض السامي للجمهورية، ومندوبا عن رئيس البلدية، وممثلَيْن عن ناخبي البلدية (واحد من دعاة الاستقلال وواحد من مناهضي الاستقلال).

19 - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، يُستعان كل سنة بفريق خبراء من الأمم المتحدة منذ عام 2016 للتخفيف من حدة حالات التوتر المحتملة، في ضوء توالي فترات التنقيح السنوي لقوائم الناخبين الخاصة). وشارك الخبراء في اجتماعات اللجان الإدارية بوصفهم شخصيات مستقلة ذات أهلية، وذلك في إطار تنقيح قائمة الناخبين الخاصة لانتخاب أعضاء الكونغرس وجمعيات المقاطعات وفي إطار إعداد

القائمة الانتخابية الخاصة للاستفتاء. وأصدر فريق الخبراء تقريرين منفصلين في عام 2016 وتقريرا واحدا في عام 2017، وقدمت توصيات لتحسين طرائق عمل اللجان الإدارية الخاصة. وصدرت ثلاثة تقارير في عام 2018. وفي عامي 2019 و 2020، صدر تقريران: أحدهما بشأن التنقيح السنوي لقائمة الناخبين الخاصة بالمقاطعات، والآخر بشأن قائمة الناخبين الخاصة بالاستفتاء. وإضافة إلى ذلك، وبناء على طلب الدولة القائمة بالإدارة، أوفدت الأمانة العامة للأمم المتحدة فريق خبراء لرصد إجراء الاستفتاء الأول ثم الثاني.

20 - وفي نهاية فترة التنقيح السنوي لقائمة الناخبين الخاصة بالاستفتاء، أي في 4 تموز/يوليه 2020، كان 640 180 ناخبا مسجلا في هذه القائمة، منهم 122 89 رجلا و 518 91 امرأة. وسُجل 332 173 ناخبا من هؤلاء الناخبين تلقائياً بين عامي 2016 و 2020، بينما سُجل 308 7 ناخبين بناء على طلبهم. وإضافة إلى ذلك، أشارت الدولة القائمة بالإدارة إلى أن القائمة تضم 642 158 مواطناً أصليا و 998 21 مواطنا غير أصليا وأن نسبة الناخبين الذين يتمتعون بالوضع المدني العرفي ظلت مستقرة عند 46 في المائة. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، قامت لجنة مراقبة تنظيم وإجراء الاستفتاء بشأن الحصول على السيادة الكاملة لكاليدونيا الجديدة، في الأسابيع التي سبقت إجراء الاستفتاء الثاني في 4 تشرين الأول/أكتوبر 2020، بتسجيل 383 فردا إضافيا في القائمة الانتخابية الخاصة للاستفتاء، كان معظمهم بلغ السنَ القانونية بين 6 أيلول/سبتمبر و 4 تشرين الأول/أكتوبر 2020. وفي يوم الانتخابات، أصدرت لجنة المراقبة 138 قرار تسجيل.

ثانيا - الميزانية

21 - استنادا إلى الدولة القائمة بالإدارة، ما برح الوضع المالي للإقليم آخذا بالتدهور منذ عام 2012. فقد تراجعت أحوال قطاع الأعمال إلى أدنى مستوياتها في الثلث الأول من عام 2016، وهي لا تزال هشة. وظلت ميزانية كاليدونيا الجديدة لعام 2020 تهدف إلى تحقيق أمرين أساسيين هما: التحكم في ديناميات نمو مصروفات التشغيل، والحفاظ في الوقت نفسه على قدرتها على الاستثمار وتنمية الإقليم.

22 - وتحسنت بيئة الأعمال في اقتصاد كاليدونيا تدريجاً على مدى عام 2019 (بارتفاع 11,7 نقطة)، حتى استعادت مستواها لعام 2015. بيد أن المؤشر لا يزال ضمن هامش من النمو الإيجابي ولكن البطيء، نظرا لارتباطه باقتصاد هش. والمؤشر هو في الواقع أدنى بأكثر من 10 نقاط عن متوسطه الطويل الأجل، بتسجيله فترة يناهز فيها النمو الاقتصادي معدل 3 في المائة.

23 - واستنادا إلى الدولة القائمة بالإدارة، فإن كاليدونيا الجديدة ما برحت في السنوات الأخيرة منخرطة في عملية إصلاح لإدارة ماليّتها العامة من أجل إعادة إرساء أسس خزينتها العامة وإعادة تكوين هامش للقيام بأعمالها. وتتجسد هذه العملية أساسا في التشدد في رزم الميزانية بسبب التضاؤل التدريجي لدينامية الإيرادات. وتتمتع كاليدونيا الجديدة باستقلال مالي، وتشكل الإيرادات الضريبية الجزء الأكبر من العناصر التي تحقق توازن الميزانية. وبغية تحقيق التوازن، يجب عليها ترشيد العائدات الضريبية بإعادة النظر في مختلف الإعفاءات.

24 - وكاليدونيا الجديدة هي في الأساس مجتمع يُعاد فيه توزيع الأموال. فهي تجبي الضرائب لفائدة الجماعات المحلية والهيئات العامة ثم تُعيد توزيع نحو 74,25 في المائة من المبالغ المجباة. والهامش المتاح

لها للتصـــرف ضـــيق جدا بالنظر إلى ثقل نفقاتها الإلزامية، بما في ذلك ما يلزمها دفعه إلى الجماعات المحلية، ولتغطية نفقاتها الهيكلية، ولا سيما النفقات المتصلة بالموظفين والمؤسسات العامة وما إلى ذلك. وتتأثر نسب ديونها تأثراً شديداً بما يطرأ من تغيير على مدخراتها وإيراداتها. واستنادا إلى الدولة القائمة بالإدارة، لا تزال مسألة إرساء نظام لجباية الضرائب على مستوى البلديات مطروحة.

25 - وعلى المستوى الضريبي، صوّت الكونغرس على قانونين محليين في عام 2016، يهدف أولهما إلى فرض ضريبة على الاستهلاك يدفعها الجميع لكي تحل محل الضرائب والمساهمات السبع المطبقة؛ ويتعلق ثانيهما بالمنافسة والقدرة التنافسية والأسعار، وهو يسمح أساسا للحكومة بأن تنظم الأسعار في حال اختلال المنافسة أو نشوء صعوبات في التوريد أو خروج أسعار السلع الأساسية عن الحد المعقول أو حدوث أزمة كبرى. ووضع الإقليم أيضا الخطة المحلية العاجلة لدعم العمالة التي تتضمن تدابير لتعزيز الاستثمار وخطة لدعم الصادرات تهدف إلى تنويع الاقتصاد الذي ظل لفترة طويلة مرتكزا على قطاع تعدين النيكل. وكانت الميزانية التقديرية لعام 2020 المعتمدة في كانون الأول/ديسمبر 2019 أول ميزانية تقشفية تهدف إلى النهوض بالوضع المالي المتدهور لكاليدونيا الجديدة. وقد أثرت الأزمة الصحية الناجمة عن كوفيد-19 تأثيرا كبير على هذه الميزانية.

26 - وفي مواجهة الأزمة الصحية الناجمة عن كوفيد-19 والآثار المترتبة على التدابير المتخذة للحد من تفشي الفيروس، وضعت حكومة كاليدونيا الجديدة خطة لحماية الاقتصاد الكاليدوني. وتغطي آليات الدعم إرجاء التقدمات الاجتماعية والضريبية، وزيادة في استحقاقات البطالة الجزئية. وفي الوقت نفسه، واجهت كاليدونيا الجديدة أيضا نفقات استثنائية في إدارة الأزمة، مثل شراء الأقنعة، فضلا عن التكاليف المرتبطة بتغطية تكلفة رعاية العودة إلى الوطن، وعن حجر جميع المسافرين القادمين إلى الإقليم 14 يوما في فنادق.

27 - وفي مواجهة هذا الوضع المالي المتدهور، سعت كاليدونيا الجديدة إلى الحصول على دعم مالي من الدولة، الذي اتخذ شكل ضمانة قرض (لمدة 25 سنة مع فترة سماح مدتها سنتان) منحته الوكالة الفرنسية للتنمية قدره 240 مليون يورو. ويهدف هذا القرض إلى تمكين حكومة كاليدونيا الجديدة من تمويل خطتها الإنقاذية لاقتصاد كاليدونيا، وتعويض الخسائر في الإيرادات الضريبية، وكذلك الحفاظ على قدرتها على توفير التمويل للسلطات المحلية. ووفقا لآلية هذا الضمان، المحدد في المادة 18 من القانون رقم 2020-473 الصادر في 25 نيسان/أبريل 2020 بشأن تعديل الموارد المالية لعام 2020، يحدد اتفاقٌ مرفقٌ باتفاق الائتمان الموقع في 13 أيار/مايو 2020 بين الدولة والوكالة الفرنسية للتنمية وحكومة كاليدونيا الجديدة، البرنامجَ الإصلاحي الذي تقترح كاليدونيا الجديدة اعتماده، من أجل توفير ضمان استدامة سداد القرض، وكذلك مبدأ وشروط تخصيص جزءٍ من إيرادات كاليدونيا الجديدة، لسداد القرض المضمون، يغطي الأقساط السنوية للقرض الأساسي وفوائده.

28 - وعلاوة على ذلك، واستنادا إلى الدولة القائمة بالإدارة، وضعت الدولة الفرنسية عدة خطط وطنية تطبق في كاليدونيا الجديدة لمساعدة الشركات التي تواجه صعوبات في التدفق النقدي بسبب الأزمة الصحية، وهي: صندوق التعاضد، وآلية المعونة المخصصة للتدفق النقدي لصالح الشركات، والقروض المضمونة من الدولة. وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020، استفادت 780 16 شركة من معونات صندوق التعاضد وهو ما يمثل 2,7 بليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ. وفي 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، استفادت 212 1 شركة من قروض مضمونة من الحكومة تبلغ قيمتها 18,4 بليون فرنك من فرنكات الاتحاد

المالي للمحيط الهادئ. ومن المزمع تطبيق ترتيبات أخرى للمعونة في كاليدونيا الجديدة في إطار خطة الإنعاش التي وضعتها الدولة القائمة بالإدارة.

ثالثا - الوضع الاقتصادي

ألف - لمحة عامة

29 - استنادا إلى الدولة القائمة بالإدارة، اقتصاد كاليدونيا الجديدة هو من أغنى الاقتصادات في جزر المحيط الهادئ، حيث قُدِّر أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بلغ 3,8 ملايين فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ (875 31 يورو) في عام 2019. وتعود هذه الميزة إلى ما يضطلع به تعدين النيكل ومعالجته من دور هام في اقتصاد الإقليم. وتمثل قيمة إنتاج النيكل أكثر من 95 في المائة من عائدات التصدير. لكن توزيع الدخل في الإقليم لا يزال متفاوتا إلى حد كبير بين المناطق، حيث تتركز نسبة 90 في المائة من مجموع النفقات والموارد في مقاطعة الجنوب التي يعيش فيها 74,4 في المائة من سكان الإقليم، فيما يعيش 18,8 في المائة من السكان في مقاطعة الشمال، ويعيش 6,8 في المائة فقط من السكان في مقاطعة جزر لوايّوتي. وتدعم التحويلات المالية المقدمة من الحكومة الفرنسية الاقتصادَ إلى حد كبير. ووصلت هذه التحويلات في عام 2018 إلى 176,6 بليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ بما يمثل نحو 17,2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لكاليدونيا الجديدة. ويُذكر، على سبيل المقارنة، أن نسبة مساهمة قطاع تعدين النيكل في تكوين الثروة تقدَّر بنسبة 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويندرج جزء كبير من التحويلات المالية التي تقدمها الدولة إلى المجتمعات المحلية في كاليدونيا في إطار عقود إنمائية. وفي أعقاب اجتماع لجنة الموقعين في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2019، سمح اتفاق بتمديد العقود الإنمائية سنة إضافية وبمنح هبة قدرها 9 مليارات فرنك إضافي من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ حتى عام 2022. ويعاني الإقليم كذلك من عجز تجاري هيكلي كبير يتزايد سنة بعد سنة (126,9 مليار فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ في عام 2019)، ومن معدل تغطية يزداد تدهورا بسبب انخفاض الصادرات، حيث بلغ 58,8 في المائة عام 2019 مقارنة بـ 68,6 في المائة عام 2018.

30 - وشهدت كاليدونيا الجديدة نموا مطردا خلال الفترة 2001-2011 بفضل إنشاء مصنعين لتعدين النيكل والآثار الإيجابية الناجمة عن ذلك. وبين عامي 2012 و 2018، تباطأت وتيرة النمو، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي 1,2 في المائة بالقيمة الحقيقية (مقارنةً بنسبة 3,6 في المائة للفترة 2001-2011). واستنادا إلى الدولة القائمة بالإدارة، بات مستوى المعيشة في الإقليم يضاهي مستوى المعيشة في الغالبية العظمى من المناطق الفرنسية ويقترب من مستوى المعيشة في نيوزيلندا التي تحتل المرتبة الثانية في منطقة المحيط الهادئ بعد أستراليا.

31 - وتستند الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الحكومة الفرنسية في مجال الاستثمارات إلى ما يلي:

(أ) *العقود الإنمائية* - يوفر الجيل الجديد من العقود، الممتد خلال الفترة 2017-2022، إعداد برامج، بعد التوقيع على إقرارات في عام 2020، بقيمة 99,563 مليار فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ، بما في ذلك حصة قدرها 53 في المائة من التمويل المقدم من الدولة القائمة بالإدارة، أو 53,221 مليار فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ.

(ب) *الإعفاء الضريبي* – تستهدف المساعدات الضريبية في أقاليم ما وراء البحار المشاريع الاقتصادية للقطاع الخاص. وتسمح هذه المساعدات لدافعي الضرائب المقيمين في فرنسا بالاستفادة من تخفيض كبير في الضرائب مقابل الاستثمار في مشروع إنتاجي في أقاليم ما وراء البحار. ويشهد عدد طلبات التمويل انخفاضا منذ عدة سنوات. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، يُعزى هذا الوضع إلى الانكماش الاقتصادي. ونتيجة لذلك، قُدم 27 طلباً في عام 2019، مقارنة بـ 24 طلباً في عام 2018. وكان من المقرر أصلا دخول آلية الإعفاء الضريبي حيز النفاذ في نهاية عام 2017. وقد مُدد العمل بهذه الآلية حتى عام 2025، ما يعطي أصحاب المشاريع قدرة أكبر على إنجازها. واستنادا إلى الدولة القائمة بالإدارة، فإن الإعفاء الضريبي لا يزال الأداة الرئيسية التي تعتمدها الدولة لتقديم المساعدة إلى القطاع الخاص، وقد استفادت منه كل المشاريع الهامة التي نُفذت في السنوات الأخيرة. وبين عامي 2005 و 2015، قُدم بموجب هذه الآلية تمويل إلى 500 7 وحدة إسكان من ذوي الدخل المنخفض.

باء – الموارد المعدنية

32 – استناداً إلى تقرير جهاز إصدار العملات لأقاليم ما وراء البحار لعام 2019، تحتل كاليدونيا الجديدة المرتبة الخامسة في العالم إذ توجد فيها نسبة 7 في المائة من الاحتياطيات العالمية من النيكل، بعد إندونيسيا (22 في المائة) وأستراليا (21 في المائة) والبرازيل (12 في المائة) والاتحاد الروسي (7 في المائة). ويُستغل فيها كذلك الكوبالت للأغراض التجارية، وقد عُثر في الماضي على رواسب من الحديد والنحاس والذهب وجرى استغلالها على نطاق ضيق. ولكاليدونيا الجديدة ولاية على التنظيم وإنفاذ القوانين، بما في ذلك إصدار تراخيص تصدير النيكل والكروم والهيدروكربونات. ويقوم بالتعدين نحو اثنتي عشرة شركة تعدين من أهمها SLN، و Nickel Mining Company و Vale Nouvelle-Calédonie و Koniambo Nickel. أما الجهات الأخرى التي تستغل هذا القطاع، فهي مؤسسات أصغر حجما قد تملك أو لا تملك منطقة تعدين خاصة بها، وهي تزود مصنع شركة SLN أو تصدّر الركاز الخام إلى الخارج.

33 – واستنادا إلى بيانات الدولة القائمة بالإدارة، شهد مستوى هذه الصادرات من ركاز النيكل زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة، إذ ارتفع من 5,5 ملايين طن في عام 2015 إلى 7,2 ملايين طن في عام 2019. وظل إنتاج المعادن مستقرا نسبيا، إذ ارتفع من 977 93 طنا في عام 2015 إلى 404 94 أطنان في عام 2019. وتنتج كاليدونيا الجديدة أيضا كربونات الكوبالت. وانخفض حجم الصادرات خلال السنوات الخمس الماضية من 515 1 طنا في عام 2015 إلى 129 1 طنا في عام 2019. ويبلغ عدد العاملين في قطاعي المعادن والتعدين نحو 000 6 شخص.

جيم – إنشاء المباني والتشييد والصناعة

34 – في عام 2018، كان قطاع البناء والأشغال العامة يمثل في المتوسط 11 في المائة من الثروة المولَّدة ويشغِّل نحو 8,3 في المائة من عمال الإقليم. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، كان القطاع يضم 523 7 شركة، أي 12,3 في المائة من المجموع. واستنادا إلى الدولة القائمة بالإدارة، فإن هذا القطاع تضرر من انتهاء المشاريع الكبرى الرئيسية ومن تباطؤ تشييد المساكن الجديدة، وذلك بعد سنوات عدة من النمو المستمر.

35 - وفي عام 2019، كان لدى كاليدونيا الجديدة 667 2 مؤسسة صناعية مقابل 290 2 في عام 2011. بيد أن تطوير القطاع الصناعي يواجه ارتفاعا في تكاليف الاستثمار والإنتاج بسبب ضيق السوق المحلية والطبيعة الجزرية للإقليم، وهو ما يتسبب في ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج. وللتغلب على هذه العقبات، وضعت السلطات المحلية العامة سياسة استباقية لحماية الإنتاج المحلي وتوفير حوافز ضريبية.

دال - الزراعة ومصائد الأسماك

36 - يمثل القطاع الأولي (باستثناء التعدين) نحو 2 في المائة من الثروة المولَّدة في عام 2018 ومن العمالة بأجر (740 1 عاملا بأجر في عام 2019)؛ ومع ذلك فهو يظل النشاط الأساسي للكثير من سكان الأرياف. وقد أظهر التعداد الزراعي الذي أجري في عام 2012 أن نحو 000 13 شخص كانوا منخرطين في الزراعة الأسرية. واستنادا إلى الدولة القائمة بالإدارة، فإن كاليدونيا الجديدة ليست مكتفية ذاتيا في معظم القطاعات الزراعية والحيوانية، لذا فهي لا تزال تعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات. ويشمل القطاع الزراعي عنصر الزراعة الغذائية، الذي لا يدرج في الإحصاءات المحاسبية، ولكن مستوى إنتاجه يقدر بما يعادل مستوى إنتاج القطاع التجاري.

هاء - النقل والاتصالات

37 - لدى الإقليم شبكة طرق جيدة داخل مدينة نوميا وفي المناطق المحيطة بها. أما في باقي مناطق الإقليم، فالبنية التحتية للطرق تتحسَّن تدريجا.

38 - ومنذ عام 2000، أصبحت لإقليم كاليدونيا الجديدة صلاحيات في مجال حقوق حركة الملاحة الدولية وبرامج الاستثمار للناقلين الجويين. ودخل نقل الاختصاص ما يتعلق بالشرطة وأمن الملاحة الجوية، لخطوط الملاحة الجوية الداخلية فقط، حيز النفاذ في عام 2013. وتتولى وكالة كاليدونيا الجديدة للنقل الجوي، وهي مؤسسة عامة كاليدونية، المسؤولية عن ضمان استمرارية النقل الجوي. وهي تمتلك بهذه الصفة نسبة 99,38 في المائة من رأس مال شركة الخطوط الجوية الدولية الكاليدونية. وتقوم خمس شركات دولية برحلات منتظمة باتجاه الإقليم. وفي عام 2019، سُجِّل ما عدده 405 566 مسافرين (وصولا ومغادرة) في مطار نوميا - لاتونتوتا الدولي. وتربط رحلات جوية متواترة هذا المطار بالبلدان والأقاليم المجاورة (أستراليا ونيوزيلندا وفيجي وفانواتو وبولينيزيا الفرنسية)، وكذلك باليابان. وتربط رحلات جوية منتظمة أيضا مطار نوميا - ماجينتا المحلي بباقي الجزر وبالتجمعات الحضرية الرئيسية في جزيرة غراند تير. ومن أجل القيام بأنشطتها، تمتلك شركة كاليدونيا للخطوط الجوية الدولية أربع طائرات طراز إيرباص.

39 - وبسبب الأزمة الصحية الناجمة عن كونفيد-19، علقت حكومة كاليدونيا الجديدة الخطوط التجارية الدولية في 20 آذار/مارس 2020. ومُددت فترة التعليق حتى تموز/يوليه 2021. وإضافة إلى ذلك، أغلقت الحدود أمام الرعايا الأجانب غير المقيمين، وذلك بموجب مرسوم صادر عن المفوض السامي لفترة غير محددة. ومع ذلك، لا يزال خط جوي بين باريس ونوميا يربط الإقليم بالعاصمة الفرنسية. ونتيجة لذلك، بلغ متوسط عدد المسافرين نحو 800 3 في الشهر بين أبريل/نيسان وتشرين الأول/أكتوبر 2020، وكان هؤلاء الركاب أساسا مقيمين عادوا إلى أوطانهم وأشخاصا كان لرحلتهم سبب وجيه.

40 - وفي ما يتعلق بالنقل الداخلي، في كاليدونيا الجديدة 14 مطارا مفتوحا للرحلات الجوية العامة. وتوفر شركتان خدمات النقل الجوي العام الداخلي، وأهمهما شركة كاليدونيا للطيران Air Calédonie. وفي

عام 2019، بلغ عدد المسافرين في الداخل 102 464 (قادمين ومغادرين)، بزيادة طفيفة ناهزت 000 10 راكب مقارنة بعام 2018. وقد أوشكت أعمال توسيع وإعادة تهيئة مطار نوميا – ماجنتا على نهايتها، والغرض منها تكييف المطار مع الزيادة المسجلة في الحركة الجوية الداخلية، وهي تموَّل في إطار عقد التنمية المبرم بين الدولة الفرنسية وكاليدونيا الجديدة للفترة 2017–2021. ورغم تأثير الأزمة الصحية الناجمة عن كوفيد–19، حافظ النقل الداخلي على متوسط يناهز 000 30 راكب شهريًا منذ أيار/مايو 2020 (مقارنة بنحو 000 40 مسافر في عام 2019)، مع التعليق الكامل لعمل الخطوط الداخلية في نيسان/أبريل 2020.

41 – ويضم قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية المتعهِّد الإقليمي، وهو مكتب كاليدونيا الجديدة للبريد والاتصالات السلكية اللاسلكية، وشركاءه. وفي السنوات الأخيرة، زاد عدد الشركات المقدمة لخدمة الإنترنت وعدد مستخدميها زيادة سريعة. والهدف المعلن هو مواصلة تقليص الفجوة الرقمية تدريجاً ومواصلة تبسيط الحصول على تلك الخدمة. ويعمل المكتب حاليا على إتاحة إمكانية الاتصال بكابل بحري دولي آخر، من شأنه أن يؤمن إمكانية الاتصال الدولي لكاليدونيا الجديدة على مدى السنوات الخمسة والعشرين المقبلة.

واو – السياحة

42 – استنادا إلى الدولة القائمة بالإدارة، تتمتع كاليدونيا الجديدة، بحكم موقعها الجغرافي وغناها الثقافي، بمزايا حقيقية وإمكانيات سياحية كبيرة لا تُستغلُّ على نحو كاف. وفي هذا الصدد، تشكل تلك الإمكانيات مصدرا محتملا للتنمية الاقتصادية للإقليم. ويمثل قطاع السياحة نسبة تفوق بقليل 2,8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ويوفر 387 5 فرصة عمل. وفي عام 2019، بلغ عدد الزوار في هذا القطاع 458 130 زائراً، بعدما بلغ هذا العدد 785 85 زائراً في عام 2009 و 343 120 زائراً في عام 2018. من ناحية أخرى، انخفض عدد ركاب الرحلات البحرية السياحية في شكل حاد (962 343 في عام 2019 مقابل 030 456 في عام 2018)، وهو وضع يُعزى في جزء منه إلى تجديد أسطول شركة بحرية. ومنذ آذار/مارس 2020، وبسبب الأزمة الصحية العالمية الناجمة عن كوفيد–19 وإغلاق الحدود، لم تعد كاليدونيا الجديدة تستقبل سياحا دوليين. ومنذ انتهاء فترة الحجر، حُجزت بعض الفنادق في نوميا لإيواء الأشخاص أربعة عشر يوما. وفي المقابل، يؤثر غياب الزبائن الدوليين تأثيراً قوياً على شركات النقل السواح وبعض مقدمي خدمات الترفيه.

رابعا – الوضع الاجتماعي

ألف – لمحة عامة

43 – استنادا إلى تقرير جهاز إصدار العملات لأقاليم ما وراء البحار لعام 2019، ارتفع مؤشر التنمية البشرية في الإقليم بنسبة 15 في المائة بين عامي 1990 و 2010، مدفوعاً بنسبة 80 في المائة بعنصره الاجتماعي (التعليم والصحة) وبنسبة 20 في المائة بعنصره الاقتصادي.

44 – فمعدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة يزيد على 96 في المائة، ونسبة الالتحاق بالمدارس (جميع المستويات) تبلغ 89 في المائة. ومع ذلك، يعاني الإقليم من بعض أوجه الاختلال وعدم المساواة على مستويات عدة، بما فيها الاجتماعي والاقتصادي.

45 - إن مفهوم إعادة التوازن الاقتصـــادي هو وليد اتفاق نوميا والرغبة في خلق فرص العمل وتكوين الثروات في أنحاء إقليم كاليدونيا، بهدف إمكانية الحصـول على السـيادة الكاملة. وهذا المفهوم هو الذي أدى إلى رصد مخصصات رئيسية في الميزانية بصورة طوعية لصالح مقاطعتي الشمال (31,3 في المائة) وجزر لوايوتي (16 في المائة)، نظراً لوزنها السـكاني وأوجه الاختلال التي يتعين تصـويبها (لمزيد من التفاصـيل، انظر A/AC.109/2019/11، الفقرة 40). وقد تجلى هذا المفهوم أيضـــا في تنمية منطقة فوه - كوني - بويمبو في المقاطعة الشمالية، وهي منطقة شملها على الخصـوص عقدان إنمائيان متتاليان (2011-2016 و 2017-2021)، وإنشـاء مصـنع للنيكل في المقاطعة الشـمالية (كونيامبو نيكل، في شـراكة مع شـركة غلينكور).

46 - وتفيد الدولة القائمة بالإدارة أيضا بأنها أبرمت عقودا إنمائية مع المقاطعات التي يتشكل منها الإقليم (جزر الشـــمال، وجزر الجنوب، وجزر لويالتي) ومع 33 بلدية. وقد مكنت هذه الإعانات المالية لا فقط من توفير الدعم الفعال لتنمية بلديات الداخل والجزر، بل أيضا من تنمية البلديات الأربع الواقعة في منطقة نوميا الكبرى، مما يكفل تدارك أوجه النقص الذي تعاني منه في البنى التحتية (مياه الشـــرب والطرق والصـــرف الصحي وشتى أنواع المرافق العامة) والمرافق الأساسية.

47 - وفي منطقة الجنوب الكبرى، اسـتفادت عملية تشـييد مصـنع للتعدين أيضـا من الدعم المقدم من الدولة القائمة بالإدارة ومن البلديات. ويتعلق الأمر بمصـنع غورو الذي يديره فرع شـركة Vale في كاليدونيا الجديدة. وهو مملوك بنسـبة 95 في المائة من شـركة Vale Canada وبنسـبة 5 في المائة من شـركة المسـاهمة في قطاع التعدين في جنوب كاليدونيا الجنوبية، وهي شـركةُ مسـاهَمةٍ تضـم المقاطعات الثلاث. ويجرى تشغيل مصنع غورو باستخدام عملية لمعالجة الخامات بالسوائل لاستخلاص الفلزات تتيح تعزيز قيمة الركازات ذات المحتوى المنخفض من النيكل.

باء - العمالة

48 - في الثلث الثاني من عام 2020، بلغ عدد العاملين في القطاع الخاص 680 64 موظفاً، بانخفاض طفيف عن عدد العاملين في الثلث الثاني من عام 2019 (842 65). وخلال الفترة نفسـها، كان قطاع التجارة يسـتخدم 090 10 عاملا، بانخفاض قدره 0,4 في المائة مقارنة بالثلث السـابق، في حين كان قطاع الزراعة يستخدم 770 1 عاملا، بارتفاع بنسبة 0,8 في المائة مقارنة بالثلث السابق. وفي الثلث الثاني من عام 2020 أيضـــاً، كان قطاع الخدمات غير التجارية يوفر 450 32 فرصـــة عمل، بانخفاض نسـبته 2,5 في المائة للثلث الواحد.

49 - وبلغ معدل البطالة بالمعنى الذي اعتمده مكتب العمل الدولي 10,9 في المائة عام 2019، مقارنة بمعدل 11,9 في المائة عام 2018، وهو مستوى أعلى من المستوى المسجل داخل فرنسا، الذي بلغ 8,6 في المائة عام 2019، ولكنه أقل بكثير من المسـتوى المسـجل في أقاليم ما وراء البحار. ووفقا لمعهد كاليدونيا الجديدة للإحصـاءات والدراسـات الاقتصـادية، يشـكل الرجال نسـبة 46,3 في المائة من الباحثين عن عمل والنسـاء نسـبة 53,7 في المائة. وتراوح أعمار أكثر من نصـف العاطلين عن العمل بين 25 و 49 سـنة. كما أن البطالة هي أكثر شيوعا بين الكاناك منها بين مجمل السكان. ولا تزال مقاطعة الجنوب تشهد أفضل مؤشـرات العمالة مقارنة بمجموع السـكان عموما. ومع ذلك، فعندما يؤخذ السـكان الذكور فقط في الحسـبان،

فإن الحصـول على الوظائف يبدو أسـهل في المقاطعة الشـمالية. ولا تزال مقاطعة جزر لوايوتي متأخرة جدا في ما يتصل بسوق العمل.

جيم - التعليم

50 - اسـتنادا إلى الدولة القائمة بالإدارة، في عام 2020، تابع الدراسـة في كاليدونيا الجديدة 483 3 طالبا جامعيا و 495 65 تلميذا (بما فيهم تلاميذ شـهادات التعليم التقني العليا) بينهم 786 33 في مرحلة التعليم الابتدائي، موزعين على 267 مؤسسـة تعليمية عامة وخاصـة، و 622 29 تلميذا ملتحقين بالثانويات العامة والثانويات الخاصة العاملة بموجب عقود (105 17 تلاميذ في 58 مدرسة للمرحلة الأولى من التعليم الثانوي و 517 12 تلميذا في 21 ثانوية عامة وفروعها، المرحلة الثانية من التعليم الثانوي). ووفقاً لآخر تعداد للسـكان أجراه معهد كاليدونيا الجديدة للإحصـاءات والدراسـات الاقتصـادية في عام 2019، فإن نسـبة 11,3 في المائة من النسـاء و 18,6 في المائة من الرجال الذين تراوح أعمارهم بين 20 و 39 سـنة لا يحملون أي شـهادة، مقارنة بنسـبة 25,9 في المائة من النساء و 26,2 في المائة من الرجال الذين تراوح أعمارهم بين 40 و 59 سنة. وقد ظلت هذه النسب مستقرة مقارنة بالتعداد السابق الذي أجري عام 2014.

51 - ويشـكل نظام "كوادر المسـتقبل" برنامجا لتدريب الكوادر تنفذه الدولة القائمة بالإدارة ضـمن عملية إعادة التوازن المنصـوص عليها في اتفاق نوميا. واليوم، يضـع 555 1 من الكاليدونيين الذين تلقوا التدريب ضمن 792 1 مسارا تدريبيا كفاءاتهم في خدمة شتى الجماعات المحلية والإدارات والمؤسسات في كاليدونيا الجديدة. ويشكل الكاناك نسبة 71 في المائة من هؤلاء المتدرّبين. ومعدل النجاح مرتفع: فنسبة 95 في المائة من المتدربين يدخلون سـوق العمل بنجاح في غضـون ثلاثة أشـهر من عودتهم إلى كاليدونيا الجديدة. وظل الالتزام المالي الذي قطعته الدولة القائمة بالإدارة في هذا المجال منذ عام 2006 يعادل 644 مليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ (نحو 5,63 مليون دولار)، تسـاهم فيه كاليدونيا الجديدة بمبلغ 55 مليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ (أي 000 512 دولار). واتُّخذت إجراءات جديدة تتمثل في تحديد ومتابعة المتدرِّبين الذين يتلقون تدريبا في اختصـاصـات الامتياز (لمزيد من التفاصـيل، انظر A/AC.109/2018/11).

52 - وفي ما يتعلق بالاندماج الاجتماعي والمهني للشباب الذين يمرون بظروف صـعبة، تشكل الخدمة العسكرية المكيَّفة آلية للاندماج الاجتماعي والمهني يستفيد منها الشباب المتحدرون من أقاليم ما وراء البحار الذين تراوح أعمارهم بين 18 و 25 سـنة، الذين يعانون أكثر من غيرهم من البعد عن فرص العمل وغالبا ما يكونون عرضـة للتهميش الاجتماعي. واسـتنادا إلى الدولة القائمة بالإدارة، فإن الخدمة الوطنية الشـاملة، التي تطال الشباب الذين تراوح أعمارهم بين 15 و 18 سنة بعد الصف الثالث من المرحلة الأولى من التعليم الثانوي، نُفذت في مرحلتها الأولى، وهي فترة اندماج (مدة خمسة عشر يوما) لـ 88 طالبا من الصف الأول من المرحلة الثانوية من جميع أنحاء الإقليم. وكان هذا النشر موضوع مشاورات مسبقة أجرتها الدولة القائمة بالإدارة مع الحكومة المحلية والمقاطعات الثلاث من أجل تنظيم طرائق تنفيذ هذه الآلية في الإقليم. ويحظى العمل الطوعي المواطني، باعتباره آليةً لانخراط متعدد الأشـكال من قبل المواطنين، بدعم الدولة القائمة بالإدارة التي تحرص على تنميته، ولا سـيما المشـاركة الطوعية في خدمة الصـالح العام الذي يهم الشـباب الذين تراوح أعمارهم بين 16 و 25 سـنة، وذلك من دون اشـتراط أن تكون لديهم أي شـهادات، والتي جرى تمديدها إلى سن الـ 30 بالنسبة إلى الشباب ذوي الإعاقة. وقد استفاد من هذه الآلية نحو 400 من الشباب،

معظمهم من الفتيات. وقد عملوا مع السلطات العامة والجمعيات في مجالات متنوعة مثل الثقافة والشباب وقضايا المرأة ومكافحة العنف ضد المرأة. وما زال العمل جاريا بهذه الآلية في عام 2021.

53 - وجامعة كاليدونيا الجديدة مؤسسة عامة ذات طابع علمي وثقافي ومهني وُضعت تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث والابتكار. وهذه الجامعة هي أداة للتنمية والبناء وإعادة التوازن في خدمة كاليدونيا الجديدة. وهي تتمتع بشرعية مؤسسية خاصة مستمدة من اتفاق نوميا، وعليها أن تلبي الاحتياجات البحثية والتدريبية المحددة لكاليدونيا الجديدة، وفقا للمادة 4-1-1 من الاتفاق. وتستقبل الجامعة نحو 483 3 طالبا وقد افتتحت فرعا لها في المقاطعة الشمالية عام 2019 وأنشأت شراكة مع مقاطعة جزر لوايوتي في مجال البحث اللغوي.

دال - الصحة

54 - في الإقليم ثلاثة مستشفيات عامة: (أ) مركز غاستون - بوري الاستشفائي الإقليمي في المقاطعة الجنوبية؛ (ب) مركز ألبير - بوسكيه الاستشفائي المتخصص في نوميا، في المقاطعة الجنوبية؛ (ج) والمركز الاستشفائي في الشمال، في المقاطعة الشمالية.

55 - واستنادا إلى الدولة القائمة بالإدارة، في مجال إدارة الأزمة الصحية، نقلت الدولة الفرنسية الاختصاصات المتعلقة بالصحة والأمن المدني، بيد أنها لا تزال الجهة الضامنة للحريات العامة. وفي عام 2020، استدعت إدارةُ الأزمة الصحية الناجمة عن كوفيد-19 تعاونا وثيقا بين الدولة القائمة بالإدارة والسلطات السياسية والعرفية لكاليدونيا الجديدة. وفي مواجهة هذه الأزمة التي فرضت قيودا على الحريات المدنية وتطبيق تدابير صحية طارئة، اتُفق على المضي في تنفيذ قرارات مشتركة بين رئيس حكومة كاليدونيا الجديدة والمفوض السامي للجمهورية. وما برحت الأجهزة الحكومية الفرنسية، بما فيها القوات المسلحة، تقدم دعما بشريا ولوجستيا وماديا إلى كاليدونيا الجديدة منذ بداية الجائحة. وبفضل المسارعة إلى تطبيق تدابير صارمة للحماية الصحية ولإدارة الصحة والحريات المدنية، لم يسجل الإقليم سوى حالات قليلة جداً (52 حالة حتى 15 شباط/فبراير 2021) ولم يتفش الفيروس بين السكان الأصليين.

56 - وفي سياق الأزمة الصحية الناجمة عن كوفيد-19، فرضت حكومة كاليدونيا الجديدة بادئ الأمر ضوابط صحية عند الوصول إلى الإقليم اعتبارا من 28 كانون الثاني/يناير 2020. وسُجلت الحالتان الأوليان - مسافرون قادمون من أوروبا - في 18 آذار/مارس 2020. واستنادا إلى الدولة القائمة بالإدارة، اتخذ رئيس حكومة كاليدونيا الجديدة والمفوض السامي قرارا مشتركا في 19 آذار/مارس بفرض حجر إلزامي لمدة 14 يوما في مؤسسات فندقية محجوزة لهذا الغرض لدى الوصول إلى الإقليم. وبعد الكشف عن حالات جديدة ومنعاً لتفشي المرض بين السكان الأصليين، فرض قرار مشترك جديد حجرا على جميع السكان من 22 آذار/مارس إلى 21 نيسان/أبريل 2020، بإغلاق المؤسسات التعليمية خلال هذه الفترة. وكيَّف المركز الاستشفائي عملياته منذ بداية الجائحة، واستحدث جناحا مخصصا لإدارة حالات كوفيد-19 وجميع المرضى الذين تلقوا علاجا في هذا الجناح. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، أتاحت كل هذه التدابير لكاليدونيا الجديدة درء هذه الجائحة. وفي ما يتعلق بالدعم المادي، تبرعت الدولة الفرنسية في أيار/مايو 2020 للسلطات الصحية في كاليدونيا الجديدة بمخزون من المعدات تضمن ما يلي: 000 15 قناع طراز FFP2، و 000 200 قناع جراحي، و 400 نظارات واقية.

خامسا – البيئة

57 – تشـــير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن كاليدونيا الجديدة تتمتع بتراث طبيعي لا يُضـــاهى يتميز بمعدلات توطن عالية، ولا ســـيما فيما يتصـــل بالحياة النباتية (76 في المائة)، وبنظم بيئية برية متميزة (الغابات المطيرة وأحراج الأراضـي الغنية بالمعادن)، وبعضـها مهدَّدٌ بشـكل خاص (الغابات الجافة)، وكذلك بثاني أكبر حاجز من الشعاب المرجانية في العالم بعد حاجز الشعاب المرجانية الكبير في أستراليا. واستنادا إلى الدولة القائمة بالإدارة، فإن مختلف التهديدات التي يتعرض لها هذا التنوع البيولوجي تحظى باهتمام خاص من جانب المنظمات غير الحكومية. كما أن حفظ التنوع البيولوجي هو في صلب اهتمامات السلطات الحكومية. وتُتخذ مبادرات مختلفة من جانب المقاطعات الثلاث، وهي المسؤولة عن المسائل البيئية، وكذلك من جانب حكومة كاليدونيا الجديدة في المنطقة الاقتصادية الخالصة.

سادسا – العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

58 – يحدِّد القانون التنظيمي رقم 99–209 الإطار القانوني الذي يمكن لكاليدونيا الجديدة أن تقيم ضمنه علاقات خارجية. وكاليدونيا الجديدة عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منذ عام 1992. وقد أصبحت عضوا منتسبا في منتدى جزر المحيط الهادئ في عام 2006 وقُبلت بصفة عضو كامل العضوية في عام 2016. واستنادا إلى الدولة القائمة بالإدارة، كانت المشاركة الأولى لكاليدونيا الجديدة بصفتها عضوا كامل العضوية في مؤتمر قمة المنتدى المعقود في آبيا في عام 2017، الذي شكَّل انعقادُه خطوة هامة في تنفيذ اتفاق نوميا صوب تعزيز وجود الإقليم على الساحة الدولية.

59 – وكاليدونيا الجديدة هي أيضا عضو كامل العضوية في جماعة المحيط الهادئ التي تتخذ نوميا مقرا لأمانتها. وتشـــمل الاتفاقات الإقليمية الأخرى التي انضـــمت إليها كاليدونيا الجديدة بصـــفتها طرفا كامل العضـــوية برنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ، ومنظمة الجمارك في أوقيانوســـيا، ومنظمة الســـياحة في جنوب المحيط الهادئ، المسؤولة عن السياحة في تلك المنطقة. وتشارك كاليدونيا الجديدة بصفات مختلفة في أعمال وكالة مصائد الأسماك التابعة لمنتدى جزر المحيط الهادئ (بصفتها عضوا منتسبا)، وفي لجنة مصـائد الأسـماك في غرب ووسـط المحيط الهادئ (بصـفتها إقليما مشـاركا)، ومنتدى تنمية جزر المحيط الهادئ (حيث تشارك في الأعمال دون صفة معينة)، ومنظمة الصحة العالمية (حيث تتمتع بعضوية في اللجنة الإقليمية لغرب المحيط الهادئ دون أن يكون لها صـــوت تداولي)، والمنظمة الإقليمية لمكافحة المنشطات في أوقيانوسيا (بصفتها عضوا مشاركا). وأخيرا، حصلت كاليدونيا الجديدة، بدعم من الدولة الفرنسية، على صفة عضو منتسب في المنظمة الدولية للفرنكوفونية في عام 2016، وفي منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في عام 2017.

60 – وواصلت كاليدونيا الجديدة تعزيز صلاتها بالاتحاد الأوروبي الذي تتمتع فيه بمركز إقليم منتسب يقع وراء البحار، وهي الصفة القانونية التي مُنحت له بموجب معاهدة روما. ويقع مكتب المفوضية الأوروبية المعنية ببلدان وأقاليم وراء البحار لمنطقة المحيط الهادئ في نوميا. أما في إطار صـــندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر، فقد استفادت كاليدونيا الجديدة من دعم قدره 29,8 مليون يورو (3,6 بلايين فرنك من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ) بين عامي 2017 و 2020. وخلال هذه الفترة، اســتفادت كاليدونيا الجديدة، إلى جانب بلدان وأقاليم ما وراء البحار الثلاثة الأخرى الواقعة في المحيط الهادئ من مبلغ مالي إقليمي من

صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر قدره 36 مليون يورو لتنفيذ مشروع تعاوني إقليمي. وختاما، تشارك كاليدونيا الجديدة أيضا في أعمال رابطة بلدان وأقاليم ما وراء البحار التابعة للاتحاد الأوروبي، إذ شغلت منصب نائب رئيسها في عام 2019، وتولت رئاستها في كانون الأول/ديسمبر 2020.

61 - وفي كانون الثاني/يناير 2012، وقّع الوزير المكلف بالتعاون ووزيرة شؤون أقاليم ما وراء البحار ورئيس حكومة كاليدونيا الجديدة اتفاقيةَ استضافة مندوبي كاليدونيا الجديدة في الشبكة الدبلوماسية للدولة الفرنسية في منطقة المحيط الهادئ (أوقيانوسيا). وعُين أول مندوب لكاليدونيا الجديدة لدى سفارة فرنسا في ويلينغتون عام 2012. واستنادا إلى الدولة القائمة بالإدارة، اعتمد كونغرس كاليدونيا الجديدة في 9 آذار/مارس 2017 بأغلبية الأصوات قانون البلد المتعلق بمندوبي كاليدونيا الجديدة، الذي يتيح للإقليم إقامة ممثليات لدى دول أو أقاليم منطقة المحيط الهادئ. وحُددت شروط اختيار المندوبين وتدريبهم من خلال المداولة رقم CP/84 المؤرخة 16 أيار/مايو 2017. وتولى بذلك أربعة مندوبين مهامهم في عام 2019 في السفارات الفرنسية في أستراليا وفيجي وبابوا غينيا الجديدة ونيوزيلندا. وتولى المندوب الخامس مهامه في السفارة الفرنسية في فانواتو عام 2020.

62 - ومنذ عام 2016، ما برحت حكومة كاليدونيا الجديدة تجهد لتطوير العلاقات مع الدول المجاورة. واستكمالا لاتفاق التعاون الثلاثي الذي أُبرم في عام 2012 بين فرنسا وكاليدونيا الجديدة وفانواتو، وجُدد بانتظام منذ ذلك الحين، عززت كاليدونيا الجديدة تعاونها مع فانواتو بالتوقيع على خطة مشتركة للتعاون في عام 2017. ووقعت كاليدونيا الجديدة خطط تعاون مماثلة مع نيوزيلندا في عام 2016 وبابوا غينيا الجديدة في عام 2018. كما أبرمت اتفاقا للتجارة الحرة مع فانواتو، وشرعت في مناقشات مع دول أخرى في المنطقة. وتعتزم حكومة كاليدونيا الجديدة تطوير دبلوماسيتها الاقتصادية في المنطقة. وتحقيقا لذلك، زارت بعثات دبلوماسية اقتصادية بابوا غينيا الجديدة في تموز/يوليه 2018، وفيجي في تمز/يوليه 2019، وأستراليا في آذار/مارس 2020.

سابعا - موقف الدولة القائمة بالإدارة

63 - قال ممثل فرنسا، في معرض حديثه عن مسألة كاليدونيا الجديدة خلال المناقشة العامة للجنة الرابعة في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020، إن بلده يبدي تعاونا كاملا مع الأمم المتحدة بشأن مسألة كاليدونيا منذ أكثر من ثلاثين سنة. وأضاف أن هذا التعاون يندرج في إطار اتفاق نوميا، وهو اتفاق تفاوض عليه سكان كاليدونيا بدعم من الدولة، رسم مسارا يتيح تحديد مستقبل مؤسسات كاليدونيا الجديدة في إطار جو من الطمأنينة. وقد ضمنت الدولة الفرنسية المبادئ الأساسية للحياد والحوار واحترام الخيارات الديمقراطية. وقدمت الأمم المتحدة، ولا سيما لجنتها الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، ضمانات إضافية بتوخي الشفافية الأمر الذي عزز شرعية هذه العملية. وقال ممثل فرنسا أن خطوة هامة في تنفيذ اتفاق نوميا اتُخذت في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 بتنظيم استفاء دُعي فيه ناخبو كاليدونيا الجديدة إلى الإجابة على السؤال التالي: "هل تريدون أن تحصل كاليدونيا الجديدة على السيادة الكاملة وأن تصبح مستقلة؟" وقد أجاب 53,36 في المائة من الناخبين على ذلك بالنفي، بمشاركة استثنائية فاقت نسبتها 85 في المائة من الناخبين المسجلين. ووفقا لخريطة طريق اتفاق نوميا، يمكن إجراء استفتاء ثالث بحلول عام 2022. وسيجتمع الشركاء السياسيون بعد ذلك لمناقشة الوضع الذي سينبثق من ذلك بروح من الحوار الذي تضمنه الدولة. وزار وزير شؤون أقاليم ما وراء البحار الموقع بعد الانتخابات، لمدة ثلاثة أسابيع، من أجل إطلاق هذا

الحوار والاستماع إلى الآراء المختلفة ومناقشة التبعات المحددة لخيار الاستقلال أو البقاء داخل فرنسا، تمهيدا لإجراء الاستفتاء الثالث المحتمل، في ظل توفير أفضل الظروف الممكنة لتوفير المعلومات.

64 - وأشار ممثل فرنسا إلى أن فرنسا استضافت بعثة للجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار في كاليدونيا الجديدة في عامي 2014 و 2018، وأن اللجنة اطلعت ميدانيا على التدابير السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية المتخذة لكفالة التنفيذ التام والكامل لاتفاق نوميا وعلى التقدم المحرز في نقل السلطات المتعلقة بالموارد الطبيعية إلى مؤسسات كاليدونيا. ومن جهة أخرى اتبعت فرنسا التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة بشأن أهمية الحملة الإعلامية التي نظمت لفائدة الجمهور بشأن التبعات المترتبة على الاستفتاء. واختتم ممثل فرنسا كلامه بالتأكيد على أن خيار فرنسا هو مواجهة تاريخها في كاليدونيا الجديدة، وهو تاريخ استعماري، تمهيدا لتجاوزه. وشكرَ الدعم القيم الذي قدمته الأمم المتحدة لهذه العملية (انظر A/C.4/75/SR.7).

ثامنا - نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

65 - نظراً لتفشي جائحة كوفيد-19، قامت اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بأعمال دورتها بالمراسلة، ونظرت في المقترحات وفقاً لإجراء الموافقة الصامتة، عملا بمقررات الجمعية العامة ذات الصلة.

66 - وفي 30 تموز/يوليه 2020، أرسلت رئيسة اللجنة الخاصة تقريرها عن أعمالها لعام 2020 (A/75/23) الذي يتضمن مشروع القرار الثاني عشر المعنون "مسألة كاليدونيا الجديدة" الذي قدمه وفدا بابوا غينيا الجديدة وفيجي، إلى أعضاء اللجنة للنظر فيه، وفقا لإجراء الموافقة الصامتة، عملا بمقرر الجمعية العامة 561/74. وفي 5 آب/أغسطس 2020، اعتمدت اللجنة مشروع القرار بتوافق الآراء.

باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

67 - في الجلسة العاشرة، المعقودة في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، اعتمدت اللجنة الرابعة، من دون تصويت، مشروع القرار الثاني عشر بشأن مسألة كاليدونيا الجديدة (انظر A/C.4/75/SR.10).

جيم - القرار الذي اتخذته الجمعية العامة

68 - في 10 كانون الأول/ديسمبر 2020، اتخذت الجمعية العامة، من دون تصويت، القرار 115/75، استنادا إلى التقرير الذي أحالته إليها اللجنة الخاصة (A/75/23) وإلى نظر اللجنة الرابعة فيه لاحقا.

المرفق

خريطة كاليدونيا الجديدة